وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، ٠١ أبريل ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يأملون مواصلة المكاسب

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمستثمرون يأملون مواصلة المكاسب اليومية، والأسبوعية، والشهرية، والربع سنوية، المحققة في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت حيث تحدد سعر التسوية للخامين القياسيين برنت، والأمريكي على ارتفاع عند 87.48 دولارا، و83.17 دولارا للبرميل على التوالي.

وعلى مدار الأسبوع، ارتفع برنت 2.4 % وربح خام غرب تكساس الوسيط نحو 3.2 %. وأغلق كلا الخامين القياسيين على ارتفاع للشهر الثالث على التوالي، وعلى ارتفاع للربع الأول بأكثر من 12 %.

وساهمت عوامل عديدة في تقديم الدعم لأسعار النفط حتى الآن تشمل احتمالات استمرار أوبك+ في مسار تخفيضات الإنتاج، والهجمات المستمرة على البنية التحتية للطاقة في روسيا، وانخفاض عدد منصات الحفر الأمريكية، واستمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وهجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، إلى جانب زيادة الطلب في الصين، وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تشديد إمدادات النفط الخام.

وتعززت الأسعار بشكل رئيسي بفضل التوقعات الأكثر صرامة للأسواق، حيث أبقت روسيا والمملكة العربية السعودية وأعضاء آخرون في تحالف أوبك+ على قيود الإنتاج المستمرة. وكانت روسيا قد قالت في وقت سابق من شهر مارس إنها ستعمق تخفيضات إنتاجها المستمرة، في حين تقلصت إمدادات الوقود في البلاد أيضًا بعد سلسلة من الهجمات المنهكة التي شنتها أوكرانيا على مصافي الوقود الروسية.

ومن المرجح أن تدعم علامات تخفيف إنتاج الخام الروسي أسعار النفط، مما يمهد أيضًا طريقًا لخام برنت لاختبار 100 دولار للبرميل بحلول سبتمبر، بحسب محللي بنك جي بي مورجان، وأدى نقص الإمدادات إلى ارتفاع أسعار النفط في الربع الأول القوي.

ومددت روسيا والمملكة العربية السعودية، اللتين تقودان مجموعة أوبك +، تخفيضات الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قالت روسيا إنها ستخفض إنتاجها وصادراتها النفطية بمقدار 471 ألف برميل يوميا إضافية في الربع الثاني بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في أوبك +. كما صرح نوفاك للصحفيين بأن شركات النفط الروسية ستخفض الإنتاج بما يتناسب مع حصتها من إجمالي إنتاج البلاد من النفط.

وتخطط روسيا لتخفيف تخفيضات الصادرات تدريجيا، حيث ستخفض الإنتاج في أبريل بمقدار 350 ألف برميل يوميا إضافية، مع خفض الصادرات بمقدار 121 ألف برميل يوميا. وفي مايو، سيكون الخفض الإضافي للإنتاج 400 ألف برميل يوميا وخفض الصادرات 71 ألف برميل يوميا. وفي يونيو، ستكون جميع التخفيضات الإضافية من إنتاج النفط.

وخفضت ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم صادرات النفط الخام والوقود بمقدار 500 ألف برميل يوميا في الربع الأول، بالإضافة إلى تعهدها السابق بتقليص الإنتاج إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة أوبك +، وكان تحرك روسيا لخفض المزيد من إنتاج النفط، وليس الصادرات، خطوة غير متوقعة.

واكتسبت أسعار النفط بعض الزخم هذا العام مع ارتفاع الطلب واستمرار قيود الإنتاج التي تفرضها مجموعة أوبك+ المنتجة في الضغط على الإمدادات التي تتعرض بالفعل لضغوط بسبب الصراعات العسكرية في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية.

كما ساهمت معدلات تشغيل مصافي التكرير في الولايات المتحدة، التي ارتفعت 0.9 نقطة مئوية الأسبوع الماضي، في دعم الأسعار أيضًا. كما انخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار ثلاثة إلى 621 في الأسبوع المنتهي في 28 مارس، وفقًا لشركة خدمات الطاقة بيكر هيوز.

واستوعب المتداولون الآن بالكامل تداعيات تمديد خفض إمدادات أوبك + في وقت أثبت فيه الطلب قوة أكبر من المتوقع. وسيترقب المستثمرون الإشارات من اجتماع مرتقب هذا الأسبوع للجنة الوزارية للمراقبة المشتركة لمجموعة المنتجين لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وشركائها، في تحالف أوبك+. وأدت زيادة المخاطر الجيوسياسية إلى زيادة التوقعات باحتمال انقطاع الإمدادات، لكن من غير المرجح أن تجري أوبك+ أي تغييرات في سياسة إنتاج النفط حتى انعقاد اجتماع وزاري كامل في يونيو

وعلى جانب الطلب، كان الإجماع العام متسقًا تقريبًا مع الزيادة البالغة 1.3 مليون برميل يوميًا لعام 2024 التي توقعتها وكالة الطاقة الدولية. وكانت توقعات وكالة الطاقة الدولية أقل تفاؤلا بكثير من توقعات أوبك، التي تتوقع نمو الطلب عند 2.25 مليون برميل يوميا هذا العام، وقالت إن مسارات النمو في 2024 و2025 في الهند والصين والولايات المتحدة قد تتجاوز التوقعات الحالية.

لكن، تعرضت أسعار النفط لضغوط من الارتفاع غير المتوقع الأسبوع الماضي في مخزونات النفط الخام والبنزين الأمريكية، مدفوعة بزيادة واردات الخام وتباطؤ الطلب على البنزين، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة.

ومع ذلك، كانت الزيادة في مخزون النفط الخام أقل من الزيادة المتوقعة من قبل معهد البترول الأمريكي، وأشار المحللون

إلى أن الزيادة كانت أقل من المتوقع لهذا الوقت من العام. ومن المتوقع أن ترتفع المخزونات الأمريكية أقل من المعتاد في انعكاس لسوق النفط العالمية التي تعاني من عجز طفيف، ومن المرجح أن يدعم هذا سعر خام برنت في المستقبل.

في وقت أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام انخفض في يناير إلى 12.5 مليون برميل يوميا، بانخفاض ستة بالمئة عن مستواه القياسي المرتفع المسجل في ديسمبر كانون الأول، بعد طقس متجمد.

ولا يزال الدعم الأساسي لأسعار النفط يأتي من سوق المنتجات، حيث تؤدي ضربات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية وتعطل الشحن في البحر الأحمر إلى إحباط الطلب المتزايد على الوقود بشكل موسمي.

ويبدو أن حوالي 570 ألف برميل يوميًا من طاقة التكرير العاملة في روسيا - أو 10 ٪ من إنتاج العام الماضي - أصبحت خارج الخدمة بعد موجة من ضربات الطائرات بدون طيار الأوكرانية، مما أدى إلى توقف جزء كبير من إنتاج الديزل. وانخفضت صادرات الديزل الروسية بالفعل بنسبة 26 % إلى 538 ألف برميل يوميا فقط هذا الشهر، وفقا لشركة كبلر.

ويقول التجار إن أي انخفاض في الصادرات الروسية سيستغرق وقتا حتى يؤثر على حجم الوقود الذي يعود إلى أوروبا بدلا منه، خاصة الآن بعد أن أصبحت خطوط الإمداد الأوروبية أطول بكثير. ويذهب الوقود الروسي الخاضع لعقوبات الاتحاد الأوروبي إلى البرازيل وتركيا وأفريقيا. وهذا يحرر المزيد من البراميل الأمريكية والتركية وشرق السويس - التي تبحر الآن لمدة أسبوعين إضافيين حول أفريقيا - لتحل محلها.

ويؤثر ارتفاع الواردات على أسعار الديزل في أوروبا في هذه الأثناء. وانخفضت فروق الأسعار مقابل النفط الخام بنحو 4 دولارات للبرميل في الأسبوع الماضي وهي الآن أقل بمقدار الثلث عن أعلى مستوياتها الأخيرة في فبراير. وقد تم الآن ربط وصول وقود الديزل لشهر مارس إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة والنرويج عند 722 ألف برميل يوميًا في مارس، وفقًا لبيانات كبلر، ارتفاعًا من 635 ألف برميل يوميًا في فبراير.

ومن المتوقع بالفعل الحصول على كميات مماثلة في أبريل، حيث يوجد بالفعل 500 ألف برميل يوميًا في المياه، وهناك متسع من الوقت لمزيد من التركيبات عبر المحيط الأطلسي وتركيا. ويحذر التجار من أن الأمور قد تضيق بسرعة كبيرة إذا بدأت خطوط الإمداد البديلة في الجفاف. ومن المتوقع أن تخسر أوروبا 1.7 مليون برميل يوميًا من طاقتها التكريرية بسبب أعمال الصيانة الثقيلة بشكل خاص في أبريل، وفقًا لشركة البيانات الأمريكية آي آي ار إينرجي.

كما أن واردات وقود الطائرات في أوروبا أقوى أيضًا، وقد تم ربط الواردات في شهر أبريل بالفعل عند أعلى مستوى لها خلال أربعة أشهر عند 1.73 مليون طن متري (440.000 برميل يوميًا) وفقًا لمتتبع الشحن، كبلر، بزيادة 15 ٪ عن شهر

مارس، حيث بدأت طرق الإمداد الأطول من الشرق الأوسط والخليج وآسيا حول أفريقيا في الاستقرار.

وتم تثبيت علاوة الشحن على الطائرات عند 33 دولارًا للطن عند إغلاق يوم الأربعاء، ارتفاعًا من 25.75 دولارًا للطن الأسبوع الماضي، وهو ما يكفي لإلغاء الانخفاض في العقود الآجلة لزيت الغاز منخفض الكبريت في بورصة لندن. ولا تزال الحركة الجوية الإقليمية أقل بنسبة 6.4 % عن مستويات 2019 في الأسبوع المنتهي في 26 مارس، وفقًا ليوروكنترول.

وفي الولايات المتحدة، أظهرت بيانات المخزون الصادرة يوم الأربعاء أن مخزونات الديزل انخفضت بمقدار 1.2 مليون برميل إلى 117.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، بينما ارتفعت مخزونات البنزين الأمريكية بمقدار 1.3 مليون برميل إلى 232.1 مليون برميل.

وانخفضت العقود الآجلة للبنزين والديزل في نيويورك بنحو 2 سنت للغالون الواحد، لكنها ستظل تحقق ربحًا إجماليًا قدره 31 دولارًا للبرميل للبنزين، و27 دولارًا للديزل، و28 دولارًا للبرميل لوقود الطائرات إلى مصفاة تشغل خام غرب تكساس الوسيط من كوشينغ، أوكلاهوما. وهذه الهوامش مرتفعة تاريخياً وتشير إلى وجود سوق ضيقة للمنتجات المكررة.

وفي الوقت الحالي، يساعد ارتفاع إنتاجية المصافي على تجديد مخزون الطائرات الأمريكية. وارتفعت الخزانات بمقدار 600 ألف برميل إلى 41.2 مليون برميل، وكانت أعلى بنسبة 8 ٪ تقريبًا عن مستوى العام السابق. واستقر الطلب عند 1.57 مليون برميل يوميا بعد أن كان متوسطه متساويا تقريبا مع مستويات 2023 خلال شهري يناير وفبراير.

وأنتجت مصافي التكرير 1.68 مليون برميل يوميًا من وقود الطائرات حيث خفضت إنتاجيتها قليلاً إلى 10.4 % من طاقتها، وارتفعت الواردات إلى ما يقرب من 200 ألف برميل يوميا مع تحويل المزيد من الشحنات عبر المحيط الأطلسي.

صادرات البترول السعودي للصين تستقر عند 1.60 مليون برميل يومياً

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المتوقع أن ترتفع واردات آسيا من النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في عشرة أشهر مع قيام الصين والهند برفع الواردات من روسيا، لكن جداول الصيانة الوشيكة وارتفاع الأسعار تعني أن هذه المستويات قد لا تستمر.

ومن المتوقع أن تشهد أكبر منطقة مستوردة في العالم وصول 27.48 مليون برميل يوميًا في مارس، ارتفاعًا من 26.70 مليون برميل يوميًا في فبراير و27.18 مليون برميل يوميًا في يناير، وفقًا لبيانات جمعتها إل اس إي جي للأبحاث النفط.

تم ترتيب الجزء الأكبر من النفط الذي يصل في مارس قبل الزيادة الحالية في الأسعار، والتي شهدت تحرك خام برنت من أدنى مستوى له في ستة أشهر في ديسمبر ليتداول فوق 80 دولارًا للبرميل منذ أوائل فبراير.

ويقود انتعاش الواردات الصين، أكبر مشتر للخام في العالم، والتي من المتوقع أن تصل إلى 11.75 مليون برميل يوميا في مارس، ارتفاعا من 11.16 مليون برميل يوميا في فبراير و10.44 مليون برميل يوميا في يناير.

وتساهم الهند أيضًا في زيادة الطلب، حيث من المتوقع أن تصل الواردات إلى 4.93 مليون برميل يوميًا، ارتفاعًا من 4.55 مليون برميل يوميًا في فبراير وتماشيًا مع 5.06 مليون برميل يوميًا في يناير.

وتعززت واردات الصين بفضل قيام شركات التكرير على الأرجح بزيادة إنتاجها لبناء مخزونات من الوقود قبل موسم الصيانة الذي يستمر عادة من أواخر مارس حتى أوائل يونيو. ومن المرجح أن تكون طاقة التكرير البالغة 800 ألف برميل يوميا خارج الخدمة في وقت ما خلال هذه الفترة.

وهذا يثير احتمال أن تتراجع واردات الصين من النفط الخام خلال موسم الصيانة، لكن الكثير سيعتمد على ما إذا كانت العلامات الأولية للانتعاش الاقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم ستستمر في الظهور والتسارع. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن واردات الصين القوية من النفط الخام في الربع الأول كان من الممكن تأمينها في وقت كانت فيه أسعار النفط العالمية أقل من المستويات الحالية.

وكان من الممكن ترتيب الشحنات التي تصل في الربع الأول إلى حد كبير في الربع الأخير من العام الماضي. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت إلى 72.29 دولارًا للبرميل في 13 ديسمبر، وهو أدنى مستوى منذ يونيو، بعد أن كانت في اتجاه نزولي منذ ذروة 2023 البالغة 97.06 دولارًا، والتي تم الوصول إليها في 27 سبتمبر. ومنذ أدنى مستوياته في ديسمبر، ارتفع سعر خام برنت، ليغلق عند 87.48 دولارا للبرميل يوم الخميس.

ومن المحتمل أن تخفف شركات التكرير الصينية من الواردات نظرًا لارتفاع الأسعار في الأسابيع الأخيرة، وتتجه نحو مخزوناتها الوفيرة، والتي استمرت في الإضافة إليها في الشهرين الأولين من عام 2024، مع تجاوز النفط الخام المتاح إنتاجية المصافي بمقدار 570 ألف برميل يوميًا.

وواصلت مصافي التكرير الصينية أيضًا تفضيل الخام الروسي، حيث من المتوقع أن يصل حجم الواردات المنقولة بحرًا وعبر خطوط الأنابيب إلى 2.44 مليون برميل يوميًا في مارس، ارتفاعًا من 2.19 مليون برميل يوميًا. ومن المرجح أن تظل الواردات من السعودية ثابتة عند 1.60 مليون برميل يوميا في مارس.

كما حافظت الهند على ارتفاع وارداتها من الخام الروسي، حيث من المتوقع أن تصل وارداتها إلى 1.50 مليون برميل يوميا لشهر مارس، وهو أعلى مستوى في ثمانية أشهر وارتفاعا من 1.36 مليون برميل يوميا في فبراير. وتعززت التدفقات الروسية إلى الهند بفضل زيادة توافر النفط الخام للتصدير في أعقاب هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على المصافي الروسية.

وتكافح شركات التكرير في آسيا مع انخفاض هوامش الربح حيث إن ارتفاع أسعار النفط الخام لا يقابله ارتفاع أسعار الوقود المكرر. وانخفضت أرباح معالجة برميل خام دبي في مصفاة نموذجية في سنغافورة إلى 5.43 دولار للبرميل يوم الأربعاء، وتتجه نحو الانخفاض منذ أعلى مستوى حتى الآن في عام 2024 عند 9.91 دولار في 13 فبراير.

ويعني الضغط على الهوامش أن شركات التكرير ستسعى للحصول على خامات أرخص، مثل تلك المسعرة مقابل خام برنت أو خام غرب تكساس الوسيط الأميركي، على عكس تلك المرتبطة بخامات الشرق الأوسط الأكثر تكلفة.

وكانت واردات الهند من النفط الخام تراجعت في فبراير وانخفضت 6.6 بالمئة على أساس سنوي، إذ دفعت التوترات على طريق البحر الأحمر والعقوبات الجديدة على النفط الروسي ووفرة الواردات في يناير شركات التكرير إلى تبني نهج حذر. وأظهرت البيانات أن واردات فبراير انخفضت إلى 18.02 مليون طن متري (4.5 مليون برميل يوميا) في فبراير، وهو ما يقل بنحو 16.8 % عن الشهر السابق.

وقال هيمي سريفاستافا، محلل الأبحاث الرئيس في ستاندرد آند بي جلوبال: «انخفضت واردات النفط الخام في فبراير بسبب زيادة الصيانة وربما المزيد من أحجام الواردات الممتدة من يناير». وأدت الصيانة المخطط لها في مصافي مومباي وكوتشي إلى انخفاض المعالجة، مما أدى بدوره إلى انخفاض واردات النفط الخام في فبراير.

علاوة على ذلك، أعلنت مصفاة المنطقة الاقتصادية الخاصة التابعة لشركة ريلاينس أيضًا عن انخفاض إنتاجيتها بسبب إغلاق وحداتها الثانوية خلال الفترة من يناير إلى فبراير. وأضافت أنه بشكل عام، كانت القدرة المعطل في فبراير أعلى على أساس سنوي بنحو 100 ألف إلى 120 ألف برميل يوميًا.

ولا تزال روسيا المورد الرئيس للهند، حيث تساهم بأكثر من 35 % من إجمالي واردات الهند من النفط الخام. وتباطأت شهية الهند للخام الروسي في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالنصف الأول من عام 2023، لكن الواردات الروسية تكتسب زخمًا في الربع الأول من عام 2024. ومن المتوقع أن تستورد الهند حوالي 2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام من روسيا في مارس.

وقال سوميت ريتوليا، محلل اقتصاديات مصافي التكرير في ستاندرد آند بورز جلوبال: «لاحظت المصافي الهندية، التي اعتادت على الاستحواذ على سوكول بمعدل 150.000-160.000 برميل في اليوم، غيابًا ملحوظًا لواردات سوكول في الأشهر الأخيرة. ويُعزى ذلك إلى مشكلات في الدفع، بينما انتظرت العديد من الخزانات تفريغها لأكثر من 10 إلى 15 يومًا.

وأضاف «كانت التحديات المرتبطة بواردات خام سوكول مرتبطة بالعقوبات الغربية والقضايا المتعلقة بالدفع في الشهر الماضي. ومن المهم ملاحظة أن مشكلة الدفع تبدو مؤقتة ومن غير المتوقع أن تؤثر على الشحنات المستقبلية من روسيا». وارتفع إجمالي واردات الهند من النفط الخام بنسبة 2.4 % على أساس سنوي إلى 233.38 مليون طن متري (4.7 مليون برميل يوميا) في عام 2023. وتستورد البلاد حوالي 85 % من احتياجاتها من النفط الخام.

وأظهرت البيانات أن صادرات الهند من المنتجات النفطية المكررة ارتفعت بنسبة 14.8 % على أساس سنوي إلى 5.8 مليون طن متري (1.57 مليون برميل يوميا) في فبراير. وارتفعت صادرات المنتجات النفطية بنسبة 20.1 % على أساس شهري وسط ارتفاع الطلب من الأسواق الخارجية.
وصدرت شركات التكرير الهندية 2.40 مليون طن متري، أو 616.295 برميلًا يوميًا، من زيت الغاز في فبراير، بزيادة 18.64 % على أساس شهري و11.53 % على أساس سنوي. وأظهرت البيانات أن التدفقات الخارجة من وقود الطائرات المشترك/الكيروسين ارتفعت بنسبة 12.1 % على أساس شهري و25.35 % على أساس سنوي إلى 816 ألف طن متري، أو 222290 برميلًا يوميًا.

كما تلقت صادرات زيت الغاز الدعم من تراجع الطلب المحلي بسبب الظروف الجوية غير المواتية، التي أعاقت أنشطة النقل البري والتصنيع خلال شهر فبراير. وزادت صادرات نواتج التقطير الخفيفة بنسبة 20.27 % على أساس شهري لكنها انخفضت بنسبة 5.48 % على أساس سنوي إلى 1.738 مليون طن متري في فبراير، مع ارتفاع تدفقات البنزين بنسبة 28.95 % على أساس شهري، متجاوزة زيادة بنسبة 2.74 % على أساس شهري في صادرات النافثا.

وارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية المكررة بنسبة 0.2 % على أساس سنوي إلى 62.2 مليون طن متري سنويًا في عام 2023، حيث ساعد الطلب الأوروبي القوي على زيادة الأحجام.

«تكنيك جروب» لـ«الاقتصادية»: ارتفاعات النفط مستمرة في الربع الثاني ولا مزيد من الإنتاج الأمريكي بعد مستوياته القياسية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع مختصون ومحللون نفطيون في تصريحات لـ«الاقتصادية»، استمرار أسعار النفط الخام في الارتفاع في الربع الثاني من 2024، لكنها تظل خاضعة لحالة عدم اليقين الكبيرة على المدى القريب، التي تلاحقها منذ بداية العام الجاري.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش إيه لخدمات الطاقة «إن قيود الإنتاج لتحالف (أوبك +) تعطي دفعة للأسعار خاصة قبل ساعات من انعقاد اجتماع اللجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج في دول التحالف في الثالث من أبريل».

وأشار إلى أهمية اتفاق (أوبك +) على تمديد تخفيضات الإنتاج البالغة 2.2 مليون برميل يوميا خاصة أنه من المقرر أن يتم تنفيذ حصة (أوبك +) الطوعية البالغة مليون برميل يوميا من التخفيضات حتى نهاية يونيو المقبل.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية أن تخفيضات الإنتاج من جانب تحالف (أوبك +) كانت وراء تعافي أسعار النفط هذا العام، مشيرا إلى أن التمسك بها سيوفر للسوق كثيرا من الدعم الأساسي في الربع الثاني وبقية العام.

واعتبر العرض من خارج (أوبك +) يقاوم تأثير تخفيضات الإنتاج، لكن بعض التقارير ترى أن إنتاج النفط الأمريكي وصل بالفعل إلى مستوى قياسي في ديسمبر 2023 وقد لا يكون لديه مزيد مما يعني عودته إلى الانخفاض.

من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة «إن السوق تتمتع بإمدادات جيدة وتلبي الطلب غير المستقر إلى حد كبير، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب الإجمالي على النفط حتى لو لم يتمكن اللاعبون الرئيسون في السوق من الاتفاق على المدى المحتمل لذلك».

ونوه بأن هناك دلائل على أن الطلب الصيني يعود إلى مستويات ما قبل الوباء، وهناك إجماع واسع النطاق في البنوك المركزية على أن أسعار الفائدة قد بلغت ذروتها، ويجب أن يكون انخفاض أسعار الفائدة والائتمان الأرخص أيضا بمنزلة أخبار جيدة للطلب على الطاقة.

وكان تقرير «وورلد أويل» الدولي قال إن الولايات المتحدة اشترت بالفعل 2.8 مليون برميل نفطي لإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي الخاص بها، وذلك ضمن مساعيها لتجديد الإمدادات المستنفدة.

وأشار التقرير الحديث إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية تعمل على إعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي ببطء بعد أن وصل إلى نحو النصف، وهو أدنى مستوى له منذ 40 عاما في أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا.

وذكر أنه في 2022، أمرت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بالإفراج عن رقم قياسي قدره 180 مليون برميل من إمدادات النفط الطارئة في مواجهة ارتفاع تكاليف البنزين بالتجزئة، لافتا إلى أنه حتى مع عودة أسعار المضخات إلى الارتفاع في الفترة الحالية التزمت وزارة الطاقة بإعادة ملء التخزين حيث لا تزال قدرات طاقة التخزين الضخمة فارغة إلى النصف تقريبا.

ولفت إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية ستواصل تقييم ظروف السوق والعطاءات التنافسية لضمان استمرار المخزون الاستراتيجي من النفط في الوفاء بمهمته عندما يطلب منه ذلك، مضيفا أن وزارة الطاقة أنفقت ما يقرب من 226 مليون دولار على الشراء، وهو ما يعني متوسط سعر يبلغ 81 دولارا للبرميل وهو ما يزيد عن الهدف المعلن سابقا وهو شراء النفط بسعر 79 دولارا أو أقل لإعادة ملء الاحتياطي.

وفي سياق متصل،

«أوبك+» تبدأ الأربعاء مراجعة بيانات العرض والطلب والمخزونات وتقييم خفض الإنتاج النفطي

أسامة سليمان من فينا الاقتصادية

تنطلق أعمال الاجتماع الوزاري الدوري لمراقبة الإنتاج في تحالف أوبك + الأربعاء المقبل لمراجعة بيانات العرض والطلب والمخزونات وتقييم خفض الإنتاج وسط توقعات قوية بعدم إجراء اي تغيير على حصص الإنتاج.

وقالت وكالة بلاتس الدولية للمعلومات النفطية أن السؤال حول مدى كفاية الاستثمار في إمدادات النفط على المدى الطويل، هو سؤال دائم لكن التوقعات بشأن الاستثمار في المنبع أصبحت غامضة على نحو متزايد بسبب عدم اليقين بشأن وتيرة وحجم التحول في مجال الطاقة.

ولفت تقرير الوكالة الى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي العالمي على الطاقة بمقدار 100 مليار دولار في الفترة 2023-2024، مع نمو النفقات الرأسمالية على المنبع بمقدار 30 مليار دولار.

واضاف «كما كان متوقعاً، أدى انتعاش أسعار النفط منذ 2020 إلى زيادة في الإنفاق الاستثماري على المنبع وسوف تؤثر السياسات الحكومية وتعهدات الصناعة بشكل حاسم على الاستثمار في المنبع».

ونوه التقرير إلى أنه في الولايات المتحدة، يقدم قانون الحد من التضخم حوافز كبيرة لتطوير تكنولوجيات إزالة الكربون.

العراق يوقع مذكرة تفاهم مع «سيمنز» و«شلمبرغير» للاستثمار في الغاز الشرق الأوسط

وقّع العراق على مذكرة تفاهم مع شركتي «سيمنز إنرجي» و«شلمبرغير» لاستثمار ومعالجة الغاز، وفق بيان صادر عن وزارة النفط.

وقالت الوزارة في بيان إنه «تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة النفط وشركتي (سيمنز إنرجي) و(شلمبرغير) لاستثمار ومعالجة الغاز المصاحب، وتحويله إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية».

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط حيان عبد الغني، خلال حفل التوقيع، على «أهمية التوقيع على مذكرة تفاهم مع شركتي (سيمنز إنرجي) و(شلمبرغير) لاستثمار وإيقاف حرق الغاز من الحقول النفطية ضمن الخطة العجلة للوزارة، وتحويله إلى طاقة منتجة ومفيدة لرفد محطات توليد الطاقة الكهربائية والشبكة الوطنية».

ولفت إلى أن «الوزارة تهدف من خلال هذه المذكرة والعقود الملحقة بها إلى تنفيذ الخطة العجلة لاستثمار ومعالجة كميات الغاز من الحقول النفطية، بفضل التكنولوجيا التي تمتلكها هذه الشركات»، مشيراً إلى «توقيع مذكرة أخرى من قبل (سيمنز) مع وزارة الكهرباء، دعماً لقطاع الطاقة».

من جانبه، أشاد القائم بالأعمال في السفارة الألمانية ماكسيميليان راش بـ«التعاون المشترك بين البلدين»، مؤكداً «دعم بلاده للعراق لتحسين واقع الطاقة، وتقليل الانبعاثات». وأعرب عن أمله «في توقيع المزيد من العقود في المجالات الأخرى».

فيما قال مدير شركة «سيمنز إنرجي» العراق مهند الصفار إن «هذه المذكرة هي البداية للتعاون المشترك مع الوزارة لإيقاف حرق ومعالجة الغاز، وتوظيفه لقطاع توليد الطاقة الكهربائية، ما يسهم في تحقيق أمن الطاقة إلى جانب التقليل من الاستيراد والحفاظ على نظافة البيئة».

وأوضح وكيل الوزارة لشؤون الغاز عزت صابر أن «المذكرة تأتي ضمن سعي الوزارة إلى إبرام المزيد من العقود للإسراع في استثمار جميع كميات الغاز المصاحب من الحقول النفطية، ومعالجتها بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة، للإسهام في دعم قطاع الطاقة الكهربائية، وتوفير النفقات المالية، والحفاظ على البيئة».

«أكوا باور» توقّع اتفاقية شراء طاقة في أوزبكستان بـ262.7 مليون دولار

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «أكوا باور» عن توقيع اتفاقية شراء طاقة مندرجة تحت نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الشبكة الكهربائية الوطنية في أوزبكستان، بقيمة 985.13 مليون ريال (262.7 مليون دولار).

وقالت الشركة، في بيان إلى هيئة السوق المالية (تداول)، إن الاتفاقية لمشروع «نوكوس 2» لطاقة الرياح وتخزين الطاقة بالبطاريات بجمهورية أوزبكستان بقدرة 200 ميجاواط.

وأضافت الشركة أن العقد مدته 25 عاماً، ويتوقع أن يتضح الأثر المالي للتشغيل بعد النصف الأول من عام 2026.

ووفق البيان، فإن هذا المشروع يعد في مرحلة التطوير، وعليه فإن الشركة من الممكن أن تشهد تغييراً في إجمالي القيمة الاستثمارية وذلك عند تحقيق الإغلاق المالي.

«قطر للطاقة» تستأجر 19 سفينة إضافية لتعزيز أسطول شحن الغاز الطبيعي المسال

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «قطر للطاقة»، يوم الأحد، أنها أبرمت عدداً من عقود التأجير مع عدد من مالكي السفن الآسيويين، لتعزيز أسطول الشحن البحري الخاص بها، من خلال إضافة 19 سفينة للغاز الطبيعي المسال، قبل توسع كبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وخلال مراسم أُقيمت في مقر الشركة الرئيسي بالدوحة، وقَّع سعد الكعبي، الرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة» المملوكة للدولة، عقوداً لاستئجار 6 سفن من شركة «سي إم إس» للغاز الطبيعي المسال، و6 سفن من شركة «شاندونغ للطاقة البحرية»، و3 سفن من «ميسك بيرهاد»، وأربع سفن من «كاواساكي كيسين كايشا» و«هيونداي غلوفيس»، وفق «رويترز».

وقالت الشركة إن الاتفاقيات الموقّعة، يوم الأحد، سترفع إجمالي عدد السفن التي تعاقدت عليها «قطر للطاقة» إلى 104 سفن، منها 43 سفينة ستستأجرها شركة «قطر للطاقة التجارية» التابعة لها.

وكانت «قطر للطاقة» قد تعاقدت سابقاً على بناء 77 سفينة في أحواض بناء السفن الكورية والصينية، في المراحل الأولى من برنامجها لشراء سفن الغاز الطبيعي المسال.

وأضافت أن السفن الجديدة، التي ستجري إضافتها وعددها 19، ستبلغ سعة كل منها 174 ألف متر مكعب.

وكانت «قطر للطاقة» قد أعلنت، الأسبوع الماضي، أنها وقّعت اتفاقيات تأجير طويلة الأمد مع شركات ناقلات، لتشغيل 25 ناقلة غاز طبيعي مسال.

وسيعزز توسع حقل «قطر للطاقة» الشمالي مكانتها بوصفها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. ويشمل المشروع 8 قطارات للغاز الطبيعي المسال، ستزيد قدرة قطر على تسييل الغاز من 77 مليون طن سنوياً إلى 142 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، بزيادة قدرها 85 في المائة في الإنتاج.

خاص لـ«الطاقة».. أول تعليق من وزير النفط الليبي بعد قرار إيقافه

أحمد بدر

الطاقة

تحدّث وزير النفط الليبي المهندس محمد عون إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) عن قرار إيقافه عن العمل «بشكل احتياطي»، والذي كان قد أصدره رئيس هيئة الرقابة d8الإدارية عبدالله قادربوه.

وكان رئيس الهيئة قد أصدر قرارًا في 26 مارس/آذار 2024، حمل رقم 347 لسنة 2024، بإيقاف الوزير محمد إمحمد عون، بصفته وزيرًا للنفط والغاز عن العمل، بتهمة ارتكاب مخالفات، لكنه لم يستعرض أيّ تفاصيل خلال بيانه المقتضب.

وفي أول تعليق من جانبه، قال وزير النفط الليبي، في ردّ خاص إلى منصة الطاقة: « نحن بصفتنا مسؤولين في ليبيا نمتثل للقوانين، وأقسمنا على احترامها أمام مجلس النواب والشعب الليبي، فلا أحد فوق القانون، وبشكل خاص أنا صاحب هذه الإفادة».

الرد على الاتهامات

ردّ وزير النفط على قرار رئيس هيئة الرقابة الإدارية، بتأكيد امتثاله للقانون، مدافعًا في الوقت نفسه عمّا يتعلق بارتكاب المخالفات، قائلًا: «أنا على يقين تمامًا بأنني لم أرتكب أيّ مخالفة قانونية ولله الحمد، بل عملت طيلة وجودي على الحفاظ على ثروات ليبيا».

وأضاف الوزير، في الرد الذي تنشره حصريًا منصة الطاقة المتخصصة: «أسعى دائمًا إلى المحافظة على المورد الأساسي للّيبيين بمختلف الطرق، وأنا متأكد تمامًا بأن التحقيقات ستنصفني، لأنني علي يقين أنني لم ارتكب أيّ مخالفة».

وأكد وزير النفط الليبي محمد إمحمد عون امتلاكه ما يثبت أنه على قدر كبير من النزاهة والمسؤولية، وأنه بريء بشكل كامل مما نُسب إليه أو سيُنسب إليه.

ووجّه الوزير حديثه إلى رئيس هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا عبد الله قادربوه، بالقول: إن «ما أورده في حديثه لإحدى وسائل الإعلام، قد يُفهم منه أنه تأكيد للاتهامات الموجهة إليه، وكأنه حكم مسبق بالإدانة، قبل الاستماع إلى أقواله».

وتابع: «حديث عبدالله قادربوه جاء استباقًا أيضًا لطرح الأدلة والبراهين القاطعة التي تؤيد براءتنا التامة من هذه الاتهامات، لذلك نحتفظ بحقّنا القانوني كاملًا، ونذكّر الجميع بنص المادة 17 من القانون رقم 20 لسنة 1991، بشأن تعزيز الحرية، التي تفيد بأن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته بحكم قضائي».

وفي هذا الإطار، طالب وزير النفط الليبي بالمسارعة في أخذ أقواله بالطرق القانونية التي نُصَّ عليها في التشريعات النافذة، وذلك لإظهار الحق جليًّا للشعب الليبي.

أزمة وقف وزير النفط

في 26 مارس/آذار 2024، أعلنت هيئة الرقابة الإدارية برئاسة عبدالله قادربوه أنها أوقفت وزير النفط الليبي في حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة التي يقودها عبدالحميد الدبيبة، عن العمل بشكل مؤقت «احتياطي».

وأوضحت الهيئة، ببيان في صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن رئيسها قرّر إيقاف الوزير محمد عون في طرابلس على ذمة تحقيق قضائي في وقائع قضية تحمل رقم 178، بشأن وجود مخالفات قانونية.

ولم تذكر هيئة الرقابة الإدارية في بيانها اسم وزير النفط الليبي، بل اكتفت بذكر الأحرف الأولى من اسمه فقط، وهي طريقة تستعملها جهات التحقيق مع المتهمين، لا سيما أن الهيئة مكلّفة بالإشراف على أداء الحكومة، وتشمل صلاحياتها رفض تعيين مسؤولين في مناصب عامة، بجانب تعزيز المساءلة.

وبينما لم يكشف البيان المقتضب أيّ تفاصيل تتعلق بالقضية المثارة أو نوعية المخالفات، كشف مصدر في وزارة النفط الليبية، أن جهات التحقيق لم ترسل نسخة من القرار بعد إلى الوزارة، وفق ما نقلته حينها عنه وكالة رويترز.

وردًا على هذا القرار، أصدر 53 عضوًا في المجلس الأعلى للدولة الليبية، بيانًا في 29 مارس/آذار الجاري، رفضوا فيه قرار إيقاف وزير النفط الليبي محمد عون عن العمل، مطالبين بإعادته لمنصبه، إذ يرون أن القرار إبعاد متعمد للوزير بعد رفضه الصفقات النفطية التي وصفوها بأنها «مشبوهة».

إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط ينتظر زيادة كبيرة بقيادة قطر والسعودية

أحمد عمار

الطاقة

من المتوقع أن يشهد إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط طفرة كبيرة بحلول عام 2050، بدعم من إمدادات الدول الخليجية خصوصًا قطر والسعودية، مع تصاعد أهمية الغاز غير التقليدي حتى مع استمرار الدور الرئيس للنوع التقليدي.

ويوضح تقرير حديث اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة، أن إنتاج منطقة الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي ارتفع إلى 685 مليار متر مكعب في عام 2022، مقابل 670 مليار متر مكعب في 2021، بزيادة 2.2%.

وجاء معظم الزيادة الحاصلة لإنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط خلال عام 2022 من السعودية وإيران، لتسهم دول المنطقة بنسبة 17% من الإجمالي العالمي.

توقعات إنتاج الغاز في الشرق الأوسط

من المتوقع ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، ليصل إلى 1.165 تريليون متر مكعب بحلول عام 2050، بحسب التقرير الصادر عن منتدى الدول المصدرة للغاز.

ويعني ذلك أن المنطقة ستشهد زيادة إضافية في إنتاج الغاز الطبيعي تصل إلى 480 مليار متر مكعب، لترفع حصة دول الشرق الأوسط في إنتاج الغاز العالمي إلى 21%.

يُشار إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط نما بنسبة ملحوظة وصلت إلى 50% خلال المدة من 2010 حتى 2022، إذ ارتفع من 460 إلى 685 مليار متر مكعب.

ويرى التقرير أن الزيادة المتوقعة ستكون مدفوعة بصورة رئيسة من مشروعات الغاز التقليدي غير المصاحب خاصة في السعودية وقطر وإيران، بالإضافة إلى دور مهم للغاز المصاحب في العراق.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الغاز التقليدي سيشكل 94% من إجمالي نمو إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط حتى عام 2050، وفق التقرير الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وتوقع التقرير أن تضيف مشروعات الغاز التقليدي في المنطقة نحو 385 مليار متر مكعب بحلول عام 2050، كما يُعد مشروع توسعة حقل الشمال بقطر محركًا رئيسًا جديدًا لنمو إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، إذ من المتوقع أن يُسهم بنحو 110 مليارات متر مكعب بحلول عام 2050.

الغاز غير التقليدي

من المتوقع أن تقود كل من سلطنة عمان والسعودية والإمارات زيادة إنتاج الغاز غير التقليدي، ليسهم ذلك النوع بصورة تدريجية في نمو إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط.

وفي عام 2022، بلغت نسبة مكامن الغاز غير التقليدي بإجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط 1.8% فقط، لتسجل 13 مليار متر مكعب.

ورغم ذلك، يتوقع التقرير أن يقفز إنتاج الشرق الأوسط من الغاز غير التقليدي إلى 37 مليار متر مكعب بحلول عام 2050، ليسهم بنسبة 3.2% من إجمالي إمدادات المنطقة.

ومن أبرز مشروعات الغاز غير التقليدي في الشرق الأوسط، يأتي حقل الجافورة السعودي باحتوائه على احتياطيات ارتفعت مؤخرًا إلى 229 تريليون قدم مكعبة قياسية (6.48 تريليون متر مكعب)، بالإضافة إلى 75 مليار برميل من المكثفات.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- أبرز المعلومات عن حقل الجافورة:

ومن المتوقع أن تبدأ السعودية الإنتاج من حقل الجافورة في عام 2025، ليصل إلى ذروة الإنتاج عند 12 مليار متر مكعب بحلول بداية عام 2040.

ومن بينها أيضًا حقل غاز خزان مكارم في سلطنة عمان، الذي يقدر حجم احتياطياته بنحو 20 تريليون قدم مكعبة (0.6 تريليون متر مكعب).

وفي السياق نفسه، تنفذ الإمارات مشروع الرويس للغاز غير التقليدي الذي يهدف إلى إنتاج 10 مليارات متر مكعب بحلول عام 2030.

الخليج يقود الزيادة

توقع التقرير أن تحقق قطر زيادة في إنتاج الغاز بنسبة تصل إلى 70% بحلول عام 2050، بدعم رئيس من توسعات حقل الشمال، مؤكدًا أن البلاد حققت زيادة مذهلة خلال العقدين الماضيين.

كما توقع أن ينمو إنتاج الغاز في السعودية إلى مستوى 145 مليار متر مكعب بحلول عام 2050، بدافع من خطط أرامكو لتطوير حقول الغاز التقليدية وغير التقليدية، ومنها مكتشفة حديثًا مثل أوتاد والدهناء، بالإضافة إلى مشروع غاز الفاضلي وحقل الجافورة.

يُشار إلى أن إنتاج السعودية من الغاز الطبيعي قد ارتفع إلى 120.4 مليار متر مكعب في عام 2022، مقابل 114.5 مليار متر مكعب في 2021، بحسب بيانات معهد الطاقة البريطاني، التي يرصدها الرسم التالي:

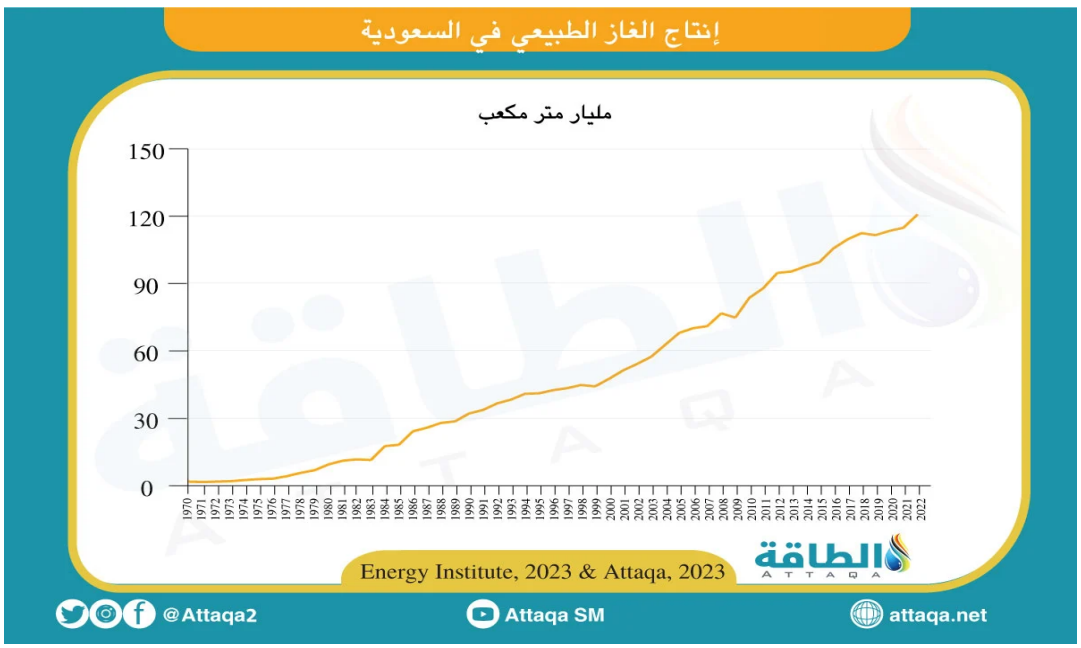

ومن المتوقع أيضًا مواصلة إنتاج الغاز في سلطنة عمان نموه، ليصل إلى 46 مليار متر مكعب بحلول عام 2035، مقابل 38 مليار متر مكعب في عام 2022.

وعلى صعيد دولة الإمارات، تسعى البلاد إلى تطوير حقول الغاز التقليدية وغير التقليدية، بهدف زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى 80 مليار متر مكعب بحلول عام 2050.

وتوقع التقرير أن ينمو إنتاج الغاز غير المصاحب في الإمارات بنسبة 51% بحلول عام 2050، كما يقدر أن تسهم حقول الغاز الحالية بنحو 20 مليار متر مكعب في إجمالي إنتاج البلاد بحلول عام 2050.

وتوقع كذلك أن تسهم حقول الغاز (باب، وجبل علي، والحيل وغشا، وأم الشيف)، بالإضافة إلى مشروع الرويس للغاز غير التقليدي، في إنتاج 26 مليار متر مكعب بحلول عام 2050.

بينما توقع التقرير أن يصعد إنتاج العراق من الغاز الطبيعي إلى 55 مليار متر مكعب بحلول عام 2050، على أن يأتي معظم الزيادة من الغاز المصاحب لاستخراج النفط، ليمثل 60% من إنتاج البلاد بحلول 2050.

قفزة ملحوظة بسعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية

أحمد عمار

الطاقة

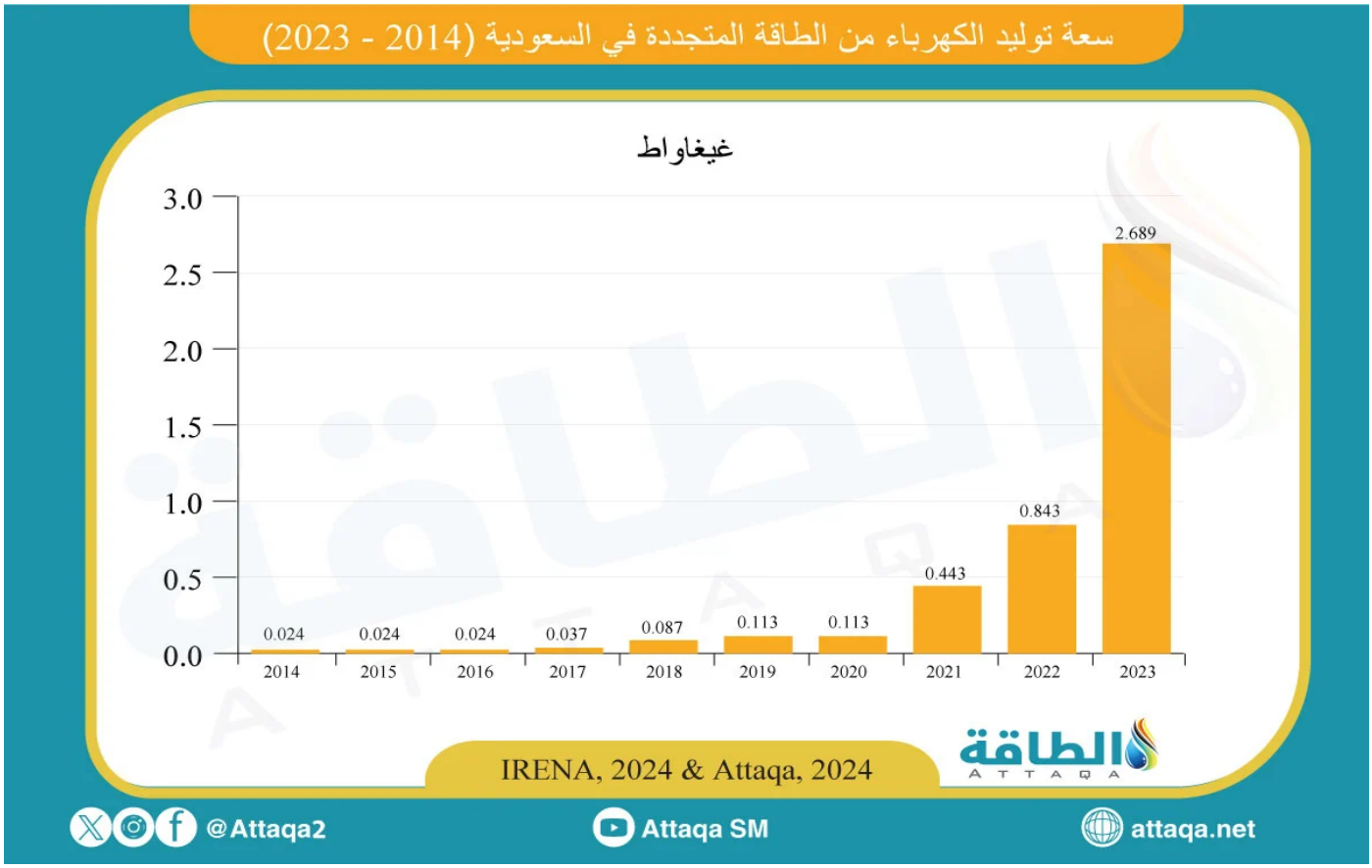

تشهد سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية ارتفاعًا لافتًا خلال السنوات الأخيرة، مع اتجاه المملكة إلى تنفيذ العديد من المشروعات الضخمة ضمن رؤية 2030.

وتخطط السعودية للتخلص من استعمال الوقود السائل في مزيج توليد الكهرباء بنهاية عام 2030، لينقسم ما بين 50% للغاز و50% للطاقة المتجددة.

وتتمتع المملكة بأحد أعلى مستويات الإشعاع الشمسي عالميًا لتصل إلى 3.24 ألف ساعة سنويًا، وكذلك إمكانات كبيرة لسرعة الرياح الساحلية تصل ما بين 6 و8 أمتار في الثانية، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

تطور كبير للسعة المركبة

يوضح التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، أن سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية قفزت بمقدار بلغ 2.665 غيغاواط خلال المدة من 2014 حتى نهاية 2023.

وفي آخر 3 سنوات، شهدت قدرة توليد الكهرباء المتجددة في البلاد قفزة سنوية، لتصل بنهاية عام 2023 إلى نحو 2.689 غيغاواط.

وكانت سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية ارتفعت في عام 2022 إلى 0.843 غيغاواط، مقابل 0.443 غيغاواط في عام 2021.

وظلت سعة توليد الكهرباء المتجددة مستقرة عند مستوى 0.024 غيغاواط خلال المدة من 2014 حتى 2016، ثم ارتفعت في عام 2017 إلى 0.037 غيغاواط، لتصعد في العام التالي إلى 0.087 غيغاواط.

وفي عام 2019، ارتفعت سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية إلى 0.113 غيغاواط، لتستقر في عام 2020 على المستوى نفسه، قبل أن ترتفع في الأعوام التالية بصورة ملحوظة.

مشروعات ضخمة

تخطط السعودية لإنتاج 58.7 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، ويمثل المصدر الشمسي منها نحو 40 غيغاواط، وفقًا لبيانات ذكرها مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

وفي عام 2020، بدأ تشغيل أولى محطات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية على مستوى المرافق، وهي محطة سكاكا للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 300 ميغاواط، وتكلفة استثمارية 302 مليون دولار.

وتحتضن محطة سكاكا الواقعة في منطقة الجوف شمال المملكة 1.2 مليون لوح شمسي توفر الكهرباء النظيفة لنحو 55 ألف منزل، وتُسهم في خفض الانبعاثات الكربونية بحجم 530 ألف طن سنويًا.

بينما تُعد مزرعة دومة الجندل بقدرة 400 ميغاواط أول محطة طاقة رياح للسعودية، ودخلت حيز التشغيل التجاري في 2022، لتوفر الكهرباء المتجددة لنحو 70 ألف منزل.

يُشار إلى أنه مع بدء تشغيل محطة سكاكا للطاقة الشمسية ومزرعة رياح دومة الجندل، بدأت تسجل سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية ارتفاعًا لافتًا بصورة سنوية.

وفي العام الماضي، نجحت السعودية في التشغيل التجاري للمرحلة الأولى من محطة سدير للطاقة الشمسية، التي تُعد إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية عالميًا، والأكبر من نوعها لدى قطاع الطاقة المتجددة في البلاد.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة سدير للطاقة الشمسية 1500 ميغاواط، وتوفر الكهرباء النظيفة لنحو 185 ألف وحدة سكنية، بتكلفة استثمارية تصل إلى 924 مليون دولار، لتُسهم كذلك في زيادة سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية.

كما تمتلك السعودية محطة جدة بطاقة 300 ميغاواط، ودخلت حيز التشغيل في عام 2022، وكذلك محطة رابغ للطاقة الشمسية بطاقة 300 ميغاواط، ومحطة القريات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 200 ميغاواط.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- أبرز محطات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في السعودية:

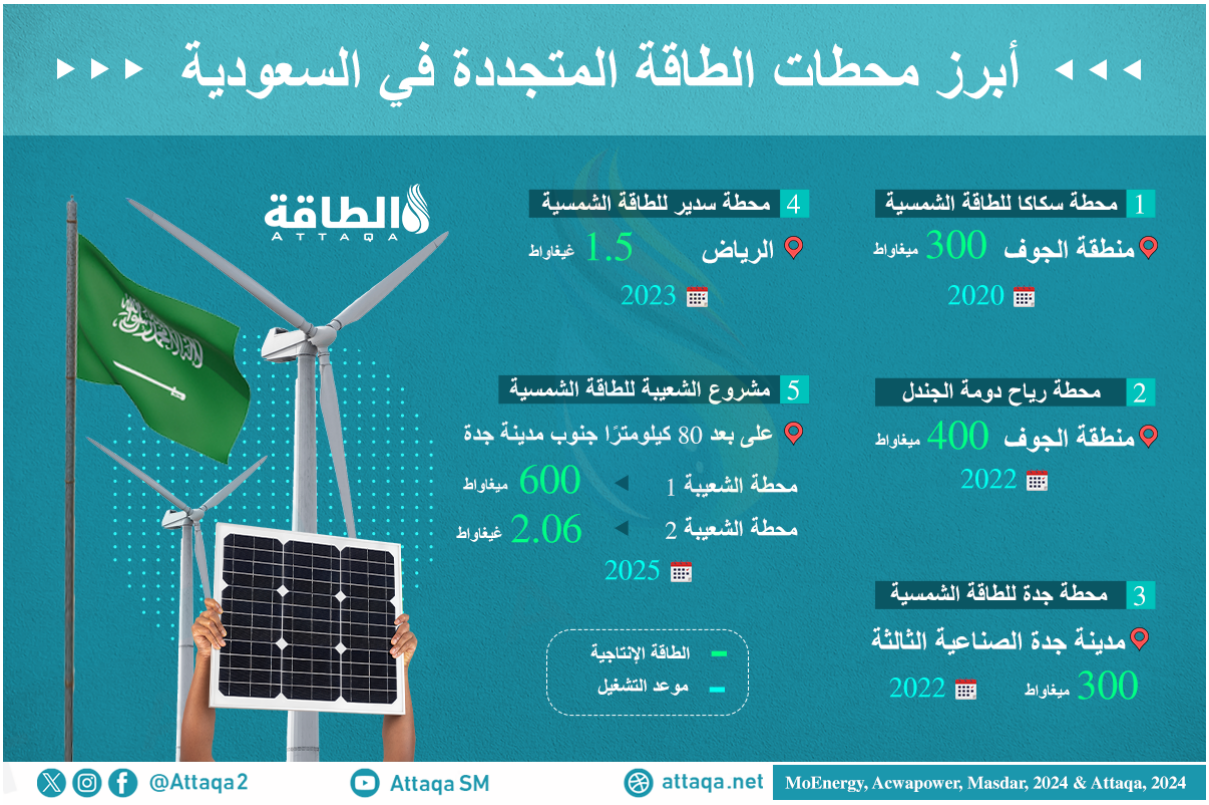

محطات مرتقبة للسعودية

يترقب قطاع الطاقة المتجددة في السعودية خلال العام المقبل (2025)، افتتاح محطتي شعيبة للطاقة الشمسية على مرحلتين بطاقة 2.66 غيغاواط.

وبتكلفة استثمارية 2.37 مليار دولار، تتوزع الطاقة الإنتاجية لمشروع شعيبة ما بين 600 ميغاواط للمحطة الأولى، و2.06 غيغاواط للمحطة الثانية، لتوفر الكهرباء النظيفة إلى 450 ألف وحدة سكنية.

وشهد العام الماضي توقيع السعودية العديد من اتفاقيات لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، ومنها اتفاقية تنفيذ 3 محطات لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية بطاقة 4 آلاف و550 ميغاواط بتكلفة 12.2 مليار ريال (3.25 مليار دولار).

وتتوزع ما بين محطة «الرس 2» بسعة 2000 ميغاواط، ومحطة «سعد 2» بطاقة 1125 ميغاواط، ومحطة «الكهفة» بطاقة 1425 ميغاواط.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، فتحت البلاد باب التأهل للمنافسة على 4 مشروعات جديدة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بطاقة إجمالية 3.7 ألف ميغاواط.

وتشمل المشروعات الجديدة تنفيذ محطة الصداوي في المنطقة الشرقية بسعة 2000 ميغاواط، ومحطة المصع بمنطقة حائل بطاقة 1000 ميغاواط، وكذلك محطة الحناكية (2) بالمدينة المنورة، البالغة سعتها 400 ميغاواط، ومشروع رابغ (2) في مكة المكرمة بسعة 300 ميغاواط.

شكراً